العلم به والرابع سلم الاول وهو الاستدلال بالقديم على الحادث قيل
لا يصح لما يلزم عليه من نقض الدليل العقلي وهو ان يوجد الدليل بلا مدلول وهذا
مبني على جعل الدليل وجود الله والمدلول عليه نفس الحدوث واما على من
يجعل الدليل وجود الله والمدلول عليه معرفته والوصول اليه فلا مانع بل هو
مقام العارفين بادلة الحادثين **لانا نرى تغيرا** بحدوث اثنين
الخ الضمير المنصوب بان ضمير الامر والشان ويحتمل ان يعود على العالم و
هذا استدلال من المصنف على ان كل حادث للابد له من محدث بناء على امر
نظري وهو مذهب الجمهور الا ان نظريته قريب ولغيره زعم العجز انه ضروري
لا يفتقر الى دليل واذا عرف العالم بافتقار كل حادث الى محدث مر تؤيد طباع
العجيب واستدل على ذلك بان قال لو لطمت صبيا من حيث لا يدري وقلت
له ان هذه اللطمة حدثت بيدك من غير فاعل يقطع بكذبك ولكذبك بذلك
وتجده يبحث عن يمين الخلاء له **قوله** بل حدث لنفسه ايا بان يكون وجوده
انفاقيا وموجدوه نفسه واما احداثه لنفسه فضروري الاستحالة
الاحتياج لدليل **وقوله لما كان حدوث العالم ملازمته الخ** تقرير هذا الدليل
ان نقول اجزاء العالم ملازمة للاعراض الحادثة وكل ملازم لها حادث ينتج
العالم حادث ودليل الصغرى استحالة خروج عرض من حركة وسكون
واجتماع وافتراق والا لم يعرض وهو متصف ببعضها ودليل الاستلزام
على احد القولين سابق على اللزوم ضرورة بالاعراض حادثة يسبقها العدم
والا لم تنعدم عند مجيء ما يسبقها مما يسبقها وهو العدم فيكون
حادثا وهو المطلوب واما شيء اجعله استثنائيا فلان لم يكن حادثا
لم يلزم الاعراض لانه لازمه فهو حادث ووقوع الاعراض بالحدوث للشعر المغ

والاجتماع حادثة **قوله ودليل حدوث الاعراض مشاهدة تغيرها** الخ
بان حدوث العالم المستدل به نظريا فقالوا احتاج الى بيان دليل حدوثه وكان
العالم ذوات وصفات بين حدوث الذوات بملازمتها للاعراض وبين حدوث الصفات
بمشاهدة تغيرها الا انه اورد عليه ان التغير من العدم الى الوجود وبالعكس اذا
كان مشاهدا الخ يدرك بالمشاهدة كل ضروري لا يختلف فيه كيف وقد قيل
بالكمون والظهور وان المشاهدة انما هو مطلق التغير فيجوز ان تتغير من ظهور
الى كمون لا من وجود الى عدم حتى يستدل به على الحدوث او تتغير من هذا المحل
الى محل اخر والجواب بمنع ان كل تغير فيما بنفسه وبما تتغير او تغيرت من كمون الى ظهور لا من
عدم الى وجود والجواب **قوله** والمراد بتغيرها تغير احكامها من عدم الى
وجود ومن وجود الى عدم بظهور بعض الذوات بعد ان لم تكن وبعدم ظهورها
بعد ان كانت فان الحركة تارة تنشأ بعدم الجزء وظهور ما وتارة تنعدم بظهور حيز
جديد بعينه ان الالجاء او نظيره تارة متحركة وتارة ساكنة وبهذا المراد
تغير هما وليكون مطلق التغير دالا على الحدوث ولو سلمنا انها تتغير من ظهور
الى كمون او غيره لان الفديم يستحيل عليه التغير والانتقال من حال الى حال
بل يكون على الحالة التي كان عليها والا لزم الترجيح من غير مرجح على نبينا و
عليه الصلاة والسلام استدل على حدوث الشمس والقمر بكونهما بعد
ان لم يكونا وانما انتقلا من حالة الى حالة وجعله دليلا على حدوثهما فالتعاكس
وتلك حجتنا اتينا بها لرفع ما قيل ومما اورد على المصنف انه ايضا استدل
على الشيء بنفسه لان التغير من العدم الى الوجود هو الحدوث والجواب
ان الاستدلال بتغير الاحكام على تغير الاجسام وايضا فالتغير المستدل به اعم لانه

Copyright © King Saud University